

فَضَائِلُ

[البرّ خامس أسباب الألفة]

وأما البرّ وهو الخامس من أسباب الألفة . فلائّه يوصل إلى القلوب أطافاً ، ويثنيها محبةً وانعطافاً ؛ ولذلك ندب الله تعالى إلى التعاون به ، وقرنه بالتقوى له ، فقال سبحانه : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ ؛ لأنّ في التقوى رضا الله تعالى ، وفي البرّ رضا الناس ، ومن جمع بين رضا الله تعالى ورضا الناس . فقد تمّت سعادته ، وعمّت نعمته .

وروى الأعمش ، عن خيثمة ، عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : « جُبِلَتِ القلوبُ على حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا ، وَبُغِضَ مَنْ أَسَاءَ إِلَيْهَا »^(١) .

وحكي : أنّ الله تعالى أوحى إلى داود عليه الصلاة والسلام : (ذكّر عبادي إحساني إليهم ليحبّوني ؛ فإنّ عبادي لا يحبّون إلا مَنْ أحسن إليهم)^(٢) .

وأشدني أبو الحسن بن أبي الحارث الهاشمي رحمه الله تعالى^(٣) : [من مجزوء الكامل]

النَّاسُ كُلُّهُمْ عِيَا لُ اللَّهِ تَحْتَ ظِلَالِهِ
فَأَحَبُّهُمْ طَرّاً إِلَيْهِ هِ أَبَرُّهُمْ بَعِيَالِهِ

والبرّ نوعان : صلةً ، ومعروفٌ .

فأما الصّلة : فهي التبرّع ببذل المال في جهاتٍ محمودَةٍ لغير عوضٍ

(١) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (٨٥٧٤) ، وأبو نعيم في « حلية الأولياء » (١٢١ / ٤) .

(٢) أورده في « نثر الدرّ » (٣٢ / ٧) ، وانظر « فيض القدير » (٣ / ٣٧١ - ٣٧٢) .

(٣) البيتان لأبي العتاهية في « ديوانه » (ص ٣٣٥) .

مطلوب^(١) ، وهذا يبعث عليه سماحة النفس وسخاؤها ، ويمنع منه سُخْها وإباؤها ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ .

وروى محمد بن إبراهيم التيمي ، عن عروة بن الزبير ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « السَّخِيُّ قَرِيبٌ مِّنَ اللَّهِ ، قَرِيبٌ مِّنَ الْجَنَّةِ ، قَرِيبٌ مِّنَ النَّاسِ ، بَعِيدٌ مِّنَ النَّارِ ، وَالْبَخِيلُ بَعِيدٌ مِّنَ اللَّهِ ، بَعِيدٌ مِّنَ الْجَنَّةِ ، بَعِيدٌ مِّنَ النَّاسِ ، قَرِيبٌ مِّنَ النَّارِ »^(٢) .

وقال صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم : « رَفَعَ اللَّهُ تَعَالَىٰ عَنْ أَيْبِكَ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ لِسَخَائِهِ » .

وبلغه صلى الله عليه وسلم عن الزبير إمساك ، ف جذب عِمَامَتَهُ إِلَيْهِ ، وقال : « يَا زَبِيرُ ؛ أَنَا رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكَ وَإِلَىٰ غَيْرِكَ ، يَقُولُ اللَّهُ : أَنْفِقْ .. أَنْفِقْ عَلَيْكَ ، وَلَا تُؤْكِرْ .. فَأَوْكِي عَلَيْكَ »^(٣) .

وروى أبو الدرداء رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَا مِنْ يَوْمٍ غَرِبَتْ فِيهِ شَمْسُهُ إِلَّا وَمَلَكَانِ يُنَادِيَانِ : اللَّهُمَّ ؛ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا ، وَمُمْسِكًا تَلَفًا ، وَأُنْزِلْ فِي ذَلِكَ الْقُرْآنَ ، فَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنِيْرُهُ لِيْسْرَىٰ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنِيْرُهُ لِّلْعُسْرَىٰ ﴾ »^(٤) .

قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : (يعني : مَنْ أَعْطَىٰ فِيمَا أُمِرَ ، وَاتَّقَىٰ فِيمَا حُظِرَ ، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ؛ يعني : بِالْخَلْفِ مِنْ عَطَائِهِ)^(٥) .

(١) في (أ) : (غرض مطلوب) .

(٢) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (١٠٣٥٧) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٢٣٦٣) عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن السيدة عائشة رضي الله عنها .

(٣) رواه الحكيمة الترمذي في « النوادر » (ص ١٥٠) في الأصل (١١٦) ، وأبو نعيم في « حلية الأولياء » (٢١٦ / ١٠) ، و « بهجة المجالس » (١ / ٦٢٥) .

(٤) رواه الطبري في « تفسيره » (٢٧٩ / ٣٠ / ١٥) ، وابن حبان في « صحيحه » (٣٣٢٩) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٣١٣٩) .

(٥) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (١٠٣٣٢) بنحوه .

فَعِنْدَهَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : (سَادَةُ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا الْأَسْخِيَاءُ ، وَفِي الْآخِرَةِ الْأَتْقِيَاءُ)^(١) .

وَقِيلَ فِي مَنْثُورِ الْحَكَمِ : (الْجُودُ عَنْ مَوْجُودٍ)^(٢) .

وَقِيلَ فِي الْمَثَلِ : (سَوْدُذٌ بَلَا جُودَ كَمَلِكٍ بَلَا جُنُودٍ)^(٣) .

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ : (الْجُودُ حَارِسُ الْأَعْرَاضِ)^(٤) .

وَقَالَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ : (مَنْ جَادَ . . سَادَ ، وَمَنْ أَضْعَفَ . . أَزْدَادَ)^(٥) .

وَقَالَ بَعْضُ الْبُلْغَاءِ : (جُودُ الرَّجُلِ يُحِبُّهُ إِلَى أَضْدَادِهِ ، وَبُخْلُهُ يُبْغِضُهُ إِلَى أَوْلَادِهِ)^(٦) .

وَقَالَ بَعْضُ الْفَصَحَاءِ : (خَيْرُ الْأَمْوَالِ مَا اسْتَرْقَ حَرًّا ، وَخَيْرُ الْأَعْمَالِ مَا اسْتَحَقَّ شُكْرًا)^(٧) .

وَقَالَ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْقَدُّوسِ^(٨) :

[من الطويل]

وَيُظْهِرُ عَيْبَ الْمَرْءِ فِي النَّاسِ بُخْلُهُ وَيَسْتَرُّهُ عَنْهُمْ جَمِيعاً سَخَاؤُهُ
تَغْطِ بِأَثْوَابِ السَّخَاءِ فَإِنَّنِّي أَرَى كُلَّ عَيْبٍ وَالسَّخَاءِ غِطَاؤُهُ

وَحَذُّ السَّخَاءِ : بِذَلِكَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَأَنْ يَوْصَلَ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ بِقَدْرِ الطَّاقَةِ ، وَتَدْبِيرِ ذَلِكَ مُسْتَصْعَبٌ .

(١) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « شُعَبِ الْإِيمَانِ » (١٠٣٩٥) ، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي « تَارِيخِ دِمَشْقَ » (٥٢ / ٤٣) عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٢) فِي (أ) : (الْجُودُ خَيْرٌ مَوْجُودٍ) .

(٣) أَوْرَدَهُ فِي « غُرَرِ الْخَصَائِصِ » (ص ١٩٨) .

(٤) أَوْرَدَهُ فِي « التَّذَكُّرَةِ الْحَمْدُونِيَّةِ » (٢ / ٢٦٠) عَنْ سَيِّدِنَا عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَ« الْبَصَائِرِ وَالذِّخَائِرِ » (١٩٨ / ٥) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٥) أَوْرَدَهُ فِي « التَّذَكُّرَةِ الْحَمْدُونِيَّةِ » (١ / ١٠٢) ، وَ« نَهَايَةِ الْأَرْبِ » (٣ / ٢٠٥) مِنْ كَلَامِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٦) أَوْرَدَهُ فِي « الْكَشْكُولِ » (٢ / ٧٧) .

(٧) انْظُرْ « فَيْضَ الْقَدِيرِ » (٢ / ٣٤٦) .

(٨) الْبَيْتَانِ فِي « دِيْوَانِهِ » (ص ١١٩) .

ولعلَّ بعض مَنْ يحبُّ أن يُنسَبَ إلى الكرم يُنكر حدَّ السخاء ، ويجعل تقدير العطية فيه نوعاً من البخل ، وأنَّ الجود بذلُّ الموجود ، وهذا تكلفٌ يفضي إلى الجهل بحدود الفضائل ، ولو كان حدُّ الجود بذلُّ الموجود.. لما كان للسَّرف موضعاً ، ولا للتبذير موقعاً ، وقد ورد الكتاب بذكرهما ، وجاءت السنة بالنهي عنهما .

وإذا كان السخاء محدوداً ؛ فمَنْ وقف على حدِّه .. سُمِّي كريماً ، وكان للحمد مستحقاً ، ومَنْ قصَّر عنه .. كان بخيلاً ، وكان للذمِّ مستوجباً .

قال الله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنْتَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ .

وروي عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنَّه قال : « أقسم الله تعالى بعزته ؛ لا يُجاوزه بخيلٌ »^(١) .

وروي عنه صلى الله عليه وسلم أنَّه قال : « طعامُ الجوادِ دواءٌ ، وطعامُ البخيلِ داءٌ »^(٢) .

وسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يقول : الشحيحُ أعذرُّ من الظالم ، فقال : « لعنَ الله الشحيحَ ، ولعنَ الظالمَ »^(٣) .

وقال بعض الحكماء : (البخلُ جلابُ المسكنة)^(٤) .

(١) رواه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٥٥١٨) ، والخطيب في « البخلاء » (٦٠) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) رواه الخطيب في « البخلاء » (٢٢) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) رواه الجريدي في « الجليس الصالح » (٢٢٧/٢) ، والخطيب في « البخلاء » (٥٩) عن سيدنا أبي الدرداء رضي الله عنه بنحوه . وأصل اللعن : الطرد والإبعاد إن كان من الله ، وإن كان من الخلق .. فالسب والدعاء عليه ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يبعث لعناً ؛ وإنما أوحى الله إليه : أن الله لعن فأخبر عن الله أنه لعن ، لا أنه إنشاء ولا دعاء منه عليه الصلاة والسلام ، وكذا كل ما ورد عنه من اللعن فإنه مؤولٌ بذلك . انظر « منهاج اليقين » (ص ٣٢٨) بتصرف .

(٤) أورده في « بهجة المجالس » (١/٦٢٦) من قول سيدنا علي رضي الله عنه .

وقال بعض الأدباء : (البخيل ليس له خليل) .

وقال بعض البلغاء : (البخيل حارس نعمته ، وخازن ورثته)^(١) .

وقال بعض الشعراء^(٢) :

إذا كنتَ جَمَاعاً لِمَالِكَ مُمَسِكاً فَأَنْتَ عَلَيْهِ خَازِنٌ وَأَمِينُ
تَوَدِّيهِ مَذْمُوماً إِلَى غَيْرِ حَامِدٍ فَيَأْكُلُهُ عَفْواً وَأَنْتَ دَفِينُ

وتظاهر بعض ذوي النِّبَاهَةِ بحُبِّ الثَّنَاءِ مع إِمْسَاكِ فِيهِ ، فقال فِيهِ بعض الشعراء^(٣) :

أَرَاكَ تَوَمَّلُ حُسْنَ الثَّنَاءِ وَلَمْ يَرْزُقِ اللَّهُ ذَاكَ الْبَخِيلَا
وَكَيْفَ يَسُودُ أَخُو بَطْنَةٍ يُمْنٌ كَثِيرًا وَيُعْطِي قَلِيلَا
وقد يتنافى حُبُّ الثَّنَاءِ وَحُبُّ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ حُبَّ الثَّنَاءِ يَبْعَثُ عَلَى الْبَذْلِ ، وَحُبُّ الْمَالِ يَمْنَعُ مِنْهُ ، فَإِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ . . كَانَ حُبُّ الثَّنَاءِ كَاذِباً .

وقال بعض الشعراء^(٤) :

جَمَعْتَ أَمْرَيْنِ ضَاعَ الْحَزْمُ بَيْنَهُمَا تَبَيَّهَ الْمُلُوكُ وَأَخْلَقَ الْمَمَالِكُ
أَرَدْتَ شُكْرًا بِلَا بَرٍّ وَلَا صِلَةٍ لَقَدْ سَلَكْتَ طَرِيقاً غَيْرَ مَسْلُوكِ
ظَنَنْتَ عِرْضَكَ لَمْ يُقَرَّغْ بِقَارِعَةٍ وَمَا أَرَاكَ عَلَى حَالٍ بِمَتْرُوكِ
لِئِنْ سَبَقَتْ إِلَى مَالٍ حَظِيَّتْ بِهِ لَمَا سَبَقَتْ إِلَى شَيْءٍ سِوَى التَّوَكُّلِ

(١) أوردته في « الإمتاع والمؤانسة » (ص ٢٧٩) ، و « المستطرف » (١ / ٨٧) .

(٢) أورد البيهقي في « التذكرة الحمدونية » (٢ / ٣٢٦) ، و « محاضرات الأدباء » (٢ / ٣٢٥) ؛ وفي (أ) :
(فَيَأْكُلُهُ صَفْواً وَأَنْتَ دَفِينٌ) .

(٣) أورد البيهقي في « الإمتاع والمؤانسة » (ص ٤٢١) ، و « المجالسة وجواهر العلم » (٣٢٥٦) دون نسبة .

(٤) الأبيات الثلاثة الأولى لعلّي بن الجهم في « ديوانه » (ص ١٦٩) .

وقد يحدث عن البخل من الأخلاق المذمومة - وإن كان ذريعة إلى كل مذمة - أربعة أخلاق ، ناهيك بها ذمًا ؛ وهي الحرص ، والشره ، وسوء الظن ، ومنع الحقوق .

فأما الحرص .. فهو شدة الكدح ، والإسراف في الطلب .

وأما الشره .. فهو استقلال الكفاية ، والاستكثار لغير حاجة ، وهذا فرق ما بين الحرص والشره .

وقد روى العلاء بن حريز ، عن أبيه ، عن سالم بن مسرور قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ لَا يُجْزِيهِ مِنَ الْعَيْشِ مَا يَكْفِيهِ .. لَمْ يَجِدْ مَا عَاشَ مَا يُغْنِيهِ »^(١) .

وقال بعض الحكماء : (الشره من غرائز اللؤم)^(٢) .

وأما سوء الظن .. فهو عدم الثقة بمن هو لها أهل ؛ فإن كانت بالخالق .. كانت شكًا يؤول إلى ضلال ، وإن كانت بالمخلوق .. كانت استخانة يصير بها مُختانًا ، أو خَوَانًا ؛ لأنَّ ظنَّ الإنسان بغيره بحسب ما يراه من نفسه ، فإن وجد فيها خيرًا .. ظنَّه في غيره ، وإن رأى منها سوءًا .. اعتقده في الناس .

وقد قيل في المثل : (كلُّ إناءٍ ينضجُ بما فيه)^(٣) .

فإن قيل : قد تقدّم من قول الحكماء أنَّ من الحزم سوء الظن .. قيل : تأويله قلة الاسترسال إليهم ، لا اعتقادُ السوء فيهم .

(١) أورده الخطابي في « العزلة » (ص ٤٨) من كلام الحكماء .

(٢) في (ب) : (عزائم اللؤم) .

(٣) أورده في « التمثيل والمحاضرة » (ص ٣٠٣) ، و « محاضرات الأدباء » (١ / ٥٧٠) .

وأما منعُ الحقوق . . فإن نفس البخيل لا تسمح بفراق محبوبها ، ولا تنقاد إلى ترك مطلوبها ، فلا تدعن لحقٍّ ، ولا تُجيب إلى إنصافٍ .

وإذا آلَ البخلُ إلى ما وصفنا من هذه الأخلاق المدمومة ، والشَّيمِ اللثيمة . . لم يبقَ معه خيرٌ مرجوٌّ ، ولا صلاحٌ مأمولٌ .

وقد رُوي عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال للأَنْصار : « مَنْ سَيِّدُكُمْ ؟ » قالوا : الجُدُّ بن قيس علىٰ بخلٍ فيه ، فقال صلى الله عليه وسلم : « وأيُّ داءٍ أدوأ من البخل ؟ »^(١) .

قالوا : وكيف ذلك يا رسولَ الله ؟ قال : « إِنَّ قوماً نَزَلُوا بِساحِلِ الْبَحْرِ ، فَكَرِهُوا لِبُخْلِهِمْ نَزُولَ الْأَضْيَافِ بِهِمْ ، فَقَالُوا : لِيُبْعِدَ الرِّجَالُ مِنَّا عَنِ النِّسَاءِ ؛ حَتَّى يَعْتَذَرَ الرِّجَالُ إِلَى الْأَضْيَافِ بَعْدَ النِّسَاءِ ، وَيَعْتَذَرَ النِّسَاءُ بَعْدَ الرِّجَالِ ، ففَعَلُوا وَطَالَ ذَلِكَ بِهِمْ ، فَاشْتَغَلَ الرِّجَالُ بِالرِّجَالِ ، وَالنِّسَاءُ بِالنِّسَاءِ »^(٢) .

فأما السَّرَفُ والتبذير . . فَإِنَّ مَنْ زَادَ عَلَىٰ حَدِّ السَّخَاءِ . . فهو مسرف ومبذِّر ، وهو بالذَّمِّ جدير .

قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ .

ورُوي عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَا عَالَ مَنْ اقْتَصَدَ »^(٣) .

وقال المأمون : (لا خيرَ في السَّرَفِ ، ولا سَرَفَ في الخير)^(٤) .

وقال بعض الحكماء : (صديقُ الرجل قصده ، وسرفُه عدوُّه) .

(١) رواه البخاري في « الأدب المفرد » (٢٩٦) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (١٠٣٦١) عن سيدنا

جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، والمعنى : وأيُّ عيبٍ أقبح من البخل ؟ !

(٢) أوردته القرطبي في « تفسيره » (٢٩٢ / ٤) وعزاه للمؤلف .

(٣) رواه الإمام أحمد في « المسند » (٤٤٧ / ١) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٢٧١٣٦) ، والبيهقي

في « شعب الإيمان » (٦١٤٩) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٤) أوردته في « التمثيل والمحاضرة » (ص ١٣٥) ، و « بهجة المجالس » (٦١٤ / ١) من قول الحسن بن

سهل وزير المأمون وقد أنفق أموالاً عظيمة في دخول ابنته على المأمون .

وقال بعض البلغاء : (لا كثير مع إسراف ، ولا قليل مع احترام)^(١) .

واعلم : أنَّ السَّرَفَ والتبذير قد يفترق معناهما ، فالسَّرَفُ : هو الجهل بمقادير الحقوق ، والتبذير : هو الجهل بمواقع الحقوق ، وكلاهما مذموم ، وذمُّ التبذير أعظم ؛ لأنَّ المسرفَ مخطئٌ في الزيادة ، والمبذرَ مخطئٌ في الجمع .

ومن جهل مواقع الحقوق ومقاديرها بماله وأخطأها . . فهو كمن جهلها بفعاله فتعداها ، وكما أنه بتبذيره قد يضع الشيء في غير موضعه . . فهكذا قد يعدل به عن موضعه ؛ لأنَّ المال أقلُّ من أن يُوضَعَ في كل موضع من حقٍّ وغير حقٍّ .

وقد قال معاوية بن أبي سفيان : (كلُّ سرفٍ . . فبإزائه حقٌّ مُضَيِّعٌ)^(٢) .

وقال بعض الحكماء : (الخطأ في إعطاء ما لا ينبغي ومنع ما ينبغي واحدٌ)^(٣) .

وقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى : (الحلال لا يحتمل السرف)^(٤) .

وليس يتمُّ السخاء ببذل ما في يده حتَّى تسخو نفسه عمَّا بيد غيره ، فلا يميل إلى طلب ، ولا يكفَّ عن بذل .

وقد حُكي : أنَّ الله تعالى أوحى إلى إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام : (أتدري لِمَ اتَّخَذْتُكَ خليلاً ؟ قال : لا يا ربِّ ، قال : لأنِّي رأيتُكَ تحبُّ أن تُعطيَ ، ولا تحبُّ أن تأخذَ)^(٥) .

(١) أورده في « نشر الدرر » (١٩٤ / ٤) .

(٢) أورده في « عيون الأخبار » (٣٣٢ / ١) ، و « البيان والتبيين » (٢٦٧ / ٣) ، ورواه في « المجالسة وجواهر العلم » (٦٧٠) من قول سفيان بن عيينة .

(٣) أورده في « ديوان المعاني » (٩٣ / ٢) من قول سقراط .

(٤) رواه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (٣٨٢ / ٦) عن الثوري ، ورواه السلمي في « طبقات الصوفية » (ص ٤٦) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢٠٨ / ١٠) عن بشر بن الحارث .

(٥) أورده الديلمي في « الفردوس » (٨٤٢٦) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

وروى سهل بن سعد الساعدي رضي الله تعالى عنه قال : أتى رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ؛ أخبرني بعمل يحبني الله تعالى عليه ، ويحبني الناس ، فقال : « ازهّد في الدنيا . . يُحبّك الله ، وازهّد فيما في أيدي الناس . . يُحبّك الناس » (١) .

وقال أيوب السخّيّاني : (لا ينبلُ الرجلُ حتّى يكونَ فيه خصلتان : العفّة عن أموال الناس ، والتجاوزُ عنهم) (٢) .

وقيل لسفيان : (ما الزهّد في الدنيا ؟ قال : الزهّد في الناس) (٣) .

وكتب كسرى إلى ابنه هرمز : (يا بني ؛ استقلّل الكثير ممّا تعطي ، واستكثر القليل ممّا تأخذ ؛ فإنّ قرّة عيون الكرام في الإعطاء ، وسرور اللئام في الأخذ ، ولا تعدّ الشحيح أميناً ، ولا الكذاب حرّاً ؛ فإنه لا عفة مع الشخّ ، ولا مروءة مع الكذب) (٤) .

وقال بعض الحكماء : (السخاء سخاءان ، وأشرفهما سخاؤك عمّا بيد غيرك) (٥) .

وقال بعض البلغاء : (السخاء : أن تكون بمالك متبرّعاً ، وعن مال غيرك متورّعاً) (٦) .

وقال بعض الصلحاء : (الجود غاية الزهد ، والزهد غاية الجود) (٧) .

وقال بعض الشعراء :

إذا لم تكن نفسُ الشّريفِ شريفةً وإن كان ذا قدرٍ فليس له شرفٌ

(١) رواه الحاكم في « المستدرک » (٣١٣/٤) ، وابن ماجه (٤١٠٢) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (١٠٠٤٤) ، والطبراني في « الكبير » (١٩٣/٦) .

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في « مداراة الناس » (٣٤) ، وابن المقريء في « المعجم » (٥٣٠) .

(٣) رواه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (٦٩/٧) ، وأورده في « ربيع الأبرار » (١٩٣/٢) .

(٤) أورده في « البصائر والذخائر » (١٨١/٧) .

(٥) القول لابن المقفّع في « الأدب الكبير » (ص ٢٦٨) ضمن « آثار ابن المقفّع » ، ورواه عنه الجريفي في « المجلس الصالح » (٤٩/٤) .

(٦) أورده في « ديوان المعاني » (١٣٩/١) ، و « نهاية الأرب » (٢٠٤/٣) من قول عمرو بن عبيد .

(٧) أورده في « التمثيل والمحاضرة » (ص ٤٠٩) .

والبذل على وجهين : أحدهما : ما ابتدأ به الإنسان من غير سؤال ، والثاني : ما كان عن طلب وسؤال .

فأما المبتدئ به .. فهو أطبعهما سخاء ، وأشرفهما عطاءً .

سئل علي بن أبي طالب عليه السلام عن السخاء ، فقال : (ما كان منه ابتداءً ، فأما ما كان عن مسألة .. فحياءً وتكرُّمٌ)^(١) .

وقال بعض الحكماء : (أجلُّ النِّوَالِ : ما وصل قبل السؤال) .

وقال بعض الشعراء^(٢) :

وفتَى خَلا مِنْ مَالِهِ وَمِنْ المَرْوَةِ غَيْرُ خَالٍ
أَعْطَاكَ قَبْلَ سَوَالِهِ فَكَفَاكَ مَكْرُوهَ السَّوَالِ

وهذا النوع من البذل قد يكون لأحد تسعة أسباب :

فالسبب الأول : أن يرى خَلَّةً يقدر على سدِّها ، وفاقةً يتمكَّن من إزالتها ، فلا يدعُّه الكرم أو التدنُّن إلا أن يكون زعيمَ صلاحها ، وكفيلَ نجاحها ؛ رغبةً في الأجر إن تدنَّ ، وفي الشكر إن تکرَّم^(٣) .

وقال أبو العتاهية :

مَا النَّاسُ إِلَّا آلَةٌ مُعْتَمِلَةٌ
لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ جَمِيعاً فَعَلَةٌ

والسبب الثاني : أن يرى في ماله فضلاً عن حاجته ، وفي يده زيادةً عن

(١) رواه ابن عساکر في « تاريخ دمشق » (٥١٧/٤٢) .

(٢) البيتَانِ لِسَلَمِ الْخَاسِرِ فِي « دِيْوَانِهِ » (ص ١١٠) ضَمَنَ « شُعْرَاءَ عَبَّاسِيَّوْنَ » لَغُرُونِيَّوْمَ ، وَفِي « دِيْوَانِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ » (ص ٨٨) ، وَالْبَيْتُ الثَّانِي فِي « دِيْوَانِ صَرِيحِ الْغَوَانِي » (ص ٣٣٦) .

(٣) فِي (د) : (رَغْبَةٌ فِي الْأَجْرِ أَنْ يَتَوَفَّرَ ، وَفِي الشُّكْرِ أَنْ يَكْثُرَ) .

كفايته ، فيرى انتهاز الفرصة بها ، فيضعها حيث تكون له ذُخْراً مُعَدَّاً ، وَغُنْماً مُسْتَجَدَّاً .

فقد قال الحسن البصري : (ما أنصفك مَنْ كَلَّفَكَ إجلالَه ، ومنعَكَ مالَه) (١) .

وقيل لهند بنت الخُسر : (مَنْ أعظمُ الناسِ في عَيْنِكَ ؟ قالت : مَنْ كان لي إليه حاجةٌ) (٢) .

وقال الشاعر (٣) :

[من الطويل]

وما ضاعَ مالٌ ورثَ الحمدَ أهلهُ ولكنَّ أموالَ البخيلِ تضيعُ

والسبب الثالث : أن يكون لتعريضِ يتنبَّه عليه بفطنته ، وإشارةٍ يستدلُّ عليها بكرمه ، فلا يدعه الكرمُ أن يغفل ، ولا الحياءُ أن يكفَّ ؛ كالذي حُكي أن رجلاً سائرَ بعضِ الوُلاة ، فقال : (ما أهزلُ بِرُذُونِكَ !! فقال : يدُه مع أيدينا) (٤) ، فوصله اكتفاءً بهذا التعريض الذي بلغ ما لا يبلغه صريحُ السؤال .

ولذلك قال أكثم بن صيفي : (السخاءُ : حسنُ الفطنة ، واللؤمُ : سوء التغافل) (٥) .

وحُكي : أن عبيد الله بن سليمان لما تقلَّد وزارة المعتضد . . كتب إليه عبيد الله بن عبد الله بن طاهر بن الحسين ، فقال :

[من الطويل]

أبى دهرُنا إسعافنا في نفوسنا وأسعفنا فيمن نجبٌ ونكرمُ
فقلت له نِعْمَاكَ فيهم أتمَّها ودعْ أمرنا إنَّ المُهمَّ المقدمُ

(١) أوردته في « الأجوبة المسكتة » (١١٣٨) ، و« التمثيل والمحاضرة » (ص ٣٣) ، و« زهر الآداب » (٥٦/١) .

(٢) أوردته في « نثر الدرر » (٥٧/٤) .

(٣) البيت لبشار في « ديوانه » (١٢١/٤) .

(٤) أوردته في « الأجوبة المسكتة » (١١٣٨) ، و« محاضرات الأدباء » (٣٧٤/٢) ، يده مع أيدينا : عساراً ويساراً ؛ يعني : أن سمته ورفاهه مع سعتنا وإكثارنا ، فليس وليس .

(٥) أوردته في « نثر الدرر » (١٥١/٤) ، و« التمثيل والمحاضرة » (ص ٤٣١) .

فقال عبيد الله : (ما أحسنَ ما شكَا أمرَه بين أضعاف مدحه !!) وقضى حاجته^(١) .

ولذلك قال بعض الشعراء :

[من الطويل]

وَمَنْ لَا يَرَى مِنْ نَفْسِهِ مُذَكِّراً لَهَا رَأَى طَلَبَ الْمُسْتَنْجِدِينَ ثَقِيلاً

والسبب الرابع : أن يكون ذلك رعايةً ليد ، أو جزاءً على صَنِيعَةٍ ، فيرى تأدية الحقِّ عليه طَوْعاً ؛ إمَّا أَنفَةً ، وإمَّا شُكْراً ؛ ليكون من أَسْرِ الامتنان طليقاً ، ومن رِقِّ الإحسان عتيقاً .

وقد قال بعض الحكماء : (الإحسانُ رِقٌّ ، والمكافأةُ عِتْقٌ)^(٢) .

وقال أبو العتاهية^(٣) :

[من الطويل]

وَلَيْسَتْ أَيَادِي النَّاسِ عِنْدِي غَنِيمةً وَرُبَّ يَدٍ عِنْدِي أَشَدُّ مِنَ الْأَسْرِ

والسبب الخامس : أن يؤثر الإذعان بتقديمه ، والإقرار بتعظيمه ؛ توطيداً لرئاسةٍ هو لها محبٌّ ، وعلى طلبها مكبٌّ .

وقد قال الشاعر^(٤) :

[من البسيط]

حُبُّ الرِّيَاسَةِ دَاءٌ لَا دَوَاءَ لَهُ وَقَلَّمَا تَجَدُّ الرَّاظِينَ بِالْقِسَمِ

فنتصعب عليه إجابةُ النفوس له طَوْعاً إلا بالاستعطاف ، وإذعانها إلا بالرغبة والإسعاف ؛ فقد قال بعض الأدباء : (بالإحسان يرتبط الإنسان) .

وقال بعض البلغاء : (مَنْ بذل مَالَهُ . . أدرك آمالَهُ) .

(١) أورده في « البصائر والذخائر » (٢٠٣ / ٨) ، و « زهر الآداب » (٨٧٣ / ٢) .

(٢) أورده في « التمثيل والمحاضرة » (ص ٤٢٢) ، و « نثر الدر » (١٥٢ / ٣) .

(٣) البيت في « ديوانه » (ص ٥٥٤) .

(٤) البيت في « ديوان عبد الله بن المبارك » (ص ٦١) .

[من الوافر]

وقال بعض الشعراء^(١) :

أترجُو أن تُسودَ ولا تُعْنَى وكيف يُسودُ ذو الدَّعَةِ البَخِيلُ

والسبب السادس : أن يستدفع به سطوة الأعداء ، ويستكف به نِفَارَ الخصماء ؛ ليصيروا له بعد الخصومة أعواناً ، وبعد العداوة إخواناً ؛ إمَّا لصيانة عرض ، وإمَّا لحراسة مجد .

[من الطويل]

وقد قال أبو تَمَّام الطائي^(٢) :

فلم يجتمعْ شرقٌ وغربٌ لقاصِدٍ ولا المجدُ في كفِّ امرئٍ والدِّراهِمُ
ولم أرَ كالْمَعْرُوفِ تُدْعَى حُقُوقُهُ مَغَارِمَ في الأقوامِ وَهِيَ مَغَانِمُ
وقال بعض الأدباء : (مَنْ عَظُمَتْ مَرافِقُهُ . . أعظمه مُرافِقُهُ) .

والسبب السابع : أن يُرَبِّ به سالفَ صَنِيعَةٍ أولاها ، ويراعي به قديمَ نعمةٍ أسداها ؛ كي لا يُنسى ما أُولاه ، أو يُضَاعَ ما أسداه ؛ فَإِنَّ مَقْطُوعَ الْبِرِّ ضائع ، ومُهْمَلُ الْإِحْسَانِ ضالٌّ .

[من الطويل]

وقد قال الشاعر^(٣) :

وَسَمِتَ امرأً بِالْعُزْفِ ثُمَّ أَطْرَحْتَهُ ومن أَفْضَلِ الْأَشْيَاءِ رَبُّ الصَّنَائِعِ

[من الطويل]

وقال محمد بن داود الأصبهاني^(٤) :

بَدَأْتُ بِتُعْمَى أَوْجَبَتْ لِي حُرْمَةً عَلَيْكَ فَعُدْ بِالْفَضْلِ فَالْعَوْدُ أَحْمَدُ

(١) أورد البيت في « البيان والتبيين » (٢٧٥ / ١) للأعلام الهذلي ، وفي « محاضرات الأدباء » (١ / ٣٢٥) .

(٢) البيتان في « ديوانه » (١٧٨ / ٣) .

(٣) أورد البيت في « ربيع الأبرار » (٥٨٥ / ٤) دون نسبة .

(٤) البيت ليس في مطبوع « ديوانه » .

والسبب الثامن : المحبة التي يؤثر بها المحبوب على ماله ، فلا يرضى عليه بمرغوب ، ولا ينفس عليه بمطلوب ؛ للذة التي هي عنده أحلى ، وإلى نفسه أشهى ؛ لأن النفس إلى محبوبها أشوق ، وإلى ممايلته أسبق .

وقد قال الشاعر^(١) :

وما زُرْتُكُمْ عَمْدًا وَلَكِنْ ذَا الْهَوَىٰ إِلَىٰ حَيْثُ يَهْوَى الْقَلْبُ تَهْوِي بِهِ الرَّجُلُ
وهذا وإن دخل في أقسام العطاء . . فخارج عن حدِّ السخاء ، وهكذا الخامس والسادس من هذه الأسباب ، وإنما ذكرناها ؛ لدخولها تحت أقسام العطاء .

والسبب التاسع وليس بسبب : أن يفعل ذلك لغير ما سبب ، وإنما هي منه سَجِيَّةٌ قد فُطِرَ عليها ، وشِيمةٌ قد طُبِعَ بها ، فلا يميّزُ بين مستحقٍّ ومحروم ، ولا يفرّق بين محمود ومذموم ؛ كما قال بشار^(٢) :

لَيْسَ يُعْطِيكَ لِلرَّجَاءِ وَلَا الْخَوْفِ وَلَكِنْ يَلْدُ طَعْمَ الْعَطَاءِ

وقد اختلف الناس في مثل هذا ؛ هل يكون منسوباً إلى السخاء فيُحَمَّدَ ، أو خارجاً عنه فيُذَمُّ ؟

فقال قوم : هذا هو السخيُّ طبعاً ، والجوادُ كرمًا ، وهو أحقُّ ممَّن كان به ممدوحاً ، وإليه منسوباً .

قالوا : (والتمييزُ شرطُ البخلِ ، والبذلُّ لسببٍ إيجابٍ ضروريٍّ) .

وقال أبو تمام^(٣) :

مِنْ غَيْرِ مَا سَبَبَ يُدْنِي سَبَبًا لِلْحُرِّ أَنْ يَجْتَدِي حُرًّا بَلَا سَبَبٍ

(١) أورده في « التمثيل والمحاضرة » (ص ٨٦) لعبد الملك الحارثي المعروف بـ (اللّجلاج) .

(٢) البيت في « ديوانه » (١٣٦ / ١) .

(٣) البيت في « ديوانه » (١١٥ / ١) .

وقد قال الحسن بن سهل : (إذا لم أعطِ إلا مستحقاً . فكأنني أعطيت غريماً)^(١) .

وقال : (الشَّرَفُ في السَّرَفِ ، فقليل له : لا خيرَ في السَّرَفِ ، فقال : لا سَرَفَ في الخير)^(٢) .

وقال الفضل بن سهل : (العَجَبُ لِمَن يَرجو مَن فوقه كيف يحرمُ مَن دونه !؟)^(٣) .

وقال بشار^(٤) :

وما الناسُ إلا صاحبانِ فمنهُم سَخِيٌّ ومغلولُ اليدينِ مِنَ البُخلِ
فسامِخْ يداً ما أمكتَكَ فإنَّها تُقِلُّ وتُثْري والعَوَاضِلُ في شُغلِ

وقال آخرون : هذا خارجٌ من السخاء المحمود إلى السَّرَفِ والتبذير المذموم ؛ لأنَّ العطاء إذا كان لغير سببٍ . . كان المنع لغير سبب ؛ لأنَّ المال يُقِلُّ عن الحقوق ، ويقصرُ عن الواجبات ؛ فإذا أعطى غيرَ مستحقٍّ . . فقد يمنع مستحقاً .

وما يناله من الذمِّ بمنع المستحقِّ أكثرُ ممَّا يناله من الحمد بإعطاء غير المستحقِّ ، وحسبك ذمًّا بمن كانت أفعاله تصدر عن غير تمييز ، وتوجد لغير علة .

وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ ، فنهى عن بسطها سرفاً ، كما نهى عن قبضها بخلاً ، فدلَّ على استواء الأمرين ذمًّا ، وعلى اتفاقهما لوماً .

وقال الشاعر^(٥) :

وكان المالُ يأتينا فكُنَّا نُبْذِرُهُ وليس لنا عُقُولُ

(١) أورده في « التمثيل والمحاضرة » (ص ١٤٧) .

(٢) أورده في « التمثيل والمحاضرة » (ص ١٣٥) ، و « بهجة المجالس » (٦١٤ / ١) .

(٣) أورده في « التمثيل والمحاضرة » (ص ١٤٧) .

(٤) البيتان في ملحق « ديوانه » (١٦٤ / ٤) .

(٥) أورده في « محاضرات الأدباء » (٢٩٠ / ٢) دون نسبة ، والبيتان خبر لفظاً وتحسُّراً وندامة معنى .

فَلَمَّا أَنْ تَوَلَّى الْمَالُ عَنَّا عَقَلْنَا حِينَ لَيْسَ لَنَا فُضُولٌ
 قالوا : ولأنَّ العطاء والمنع إذا كانا لغير علة . . أفضيا إلى ذمِّ الممنوع ، وقلة
 شكرِ المُعْطَى ؛ أمَّا الممنوعُ . . فلأنه قد فُضِّلَ عليه مَنْ سواه .
 وأمَّا المُعْطَى . . فلأنه وجد ذلك اتِّفَاقاً ، وربَّما أمَّلَ بالاتِّفَاقِ أضعافاً ، فصار
 ذلك مُفضِياً إلى اجتلاب الذمِّ ، وإحباط الشكر ، وليس فيما أفضى إلى واحدٍ
 منهما خيرٌ يُرجى ، وهو جديرٌ أن يكونَ شراً يُتَّقَى ، ولمثل هذا قيل : (منعُ
 الجميعِ أرضى للجميعِ)^(١) ، وعطاءٌ يكون المنع أرضى منه . . خسرانٌ مبين .

فأما إذا كان البذل والعطاء عن سؤالٍ وطلبٍ . . فشروطه معتبرةٌ من وجهين :
 أحدهما : في السائل ، والثاني : في المسؤول .

فأما ما كان معتبراً في السائل . . فله ثلاثة شروط :
 الشرط الأول : أن يكون السؤال لسبب ، والطلب لموجب ؛ فإن كان
 لضرورة . . ارتفع عنه الحرَج ، وسقط عنه اللُّوم .
 وقد قال بعض الحكماء : (الضرورةُ توقِّعُ الصورة) .

وقال بعض الشعراء^(٢) :
 أَلَا قَبَّحَ اللَّهُ الضَّرُورَةَ إِنَّهَا تُكَلِّفُ أَعْلَى الْخَلْقِ أَدْنَى الْخَلَائِقِ
 وَلِلَّهِ دَرُّ الْإِتْسَاعِ فَإِنَّهُ يُبَيِّنُ فَضْلَ السَّبْقِ مِنْ غَيْرِ سَابِقِ
 وقال الكمي^(٣) :

إذا لم يكن إلا الأسنَّة مَرَكَبٌ فلا رأي للمُضْطَرِّ إلا رُكُوبُهَا

(١) أورده في « جمهرة الأمثال » (١٩٥ / ٢) ، و « عيون الأخبار » (٤ / ٢) من قول محمد بن الجهم .

(٢) أورد البيهقي في « التمثيل والمحاضرة » (ص ١٠٤) .

(٣) البيت في « ديوانه » (ص ٧١) .

فإن ارتفعت الضرورة ، ودعت الحاجة فيما هو أولى الأمرين أن يكون وإن جاز ألا يكون . . فالنفسُ المُسامحة تُغلبُ الحاجةَ ، وتسمح في الطلب ، وتراعي ما استقام به الحال ، وانتظم به الأمرُ وإن نالته بذلةٌ ، ولحقها وهنٌ ، ويُتأَوَّل لصاحبها قولُ البحريّ^(١) :

وربّما كان مكروهُ الأمورِ إلى محبوبها سبباً ما مثله سببُ
والنفس الشريفة تطلب الصيانة ، وتراعي النزاهة ، وتحتمل من الضُرِّ ما احتملت ، ومن الشدة ما أطاقت ؛ ليبقى تجملُها ، ويدومَ تصوُّنُها ، فتكون كما قال الشاعر^(٢) :

رَأَوْا بِرَزِّي فَقَضَوْا أَتَنِّي مَنَ الْمَالِ فِي ثَرَوَةٍ مُثْرِيَّةٍ
فَقُلْتُ لَهُمْ لَيْسَ مَا قَسْتُمْ سَوَاءٌ لَدَى الْعَدْلِ وَالْتَّسْوِيَةِ
وَقَدْ يَكْتَسِي الْمَرْءُ خَزَّ الثِّيَابِ وَمِنْ دُونِهَا حَالَةٌ مُضْنِيَّةٌ
كَمَنْ يَكْتَسِي خَدُّهُ حُمْرَةً وَعِلَّتْهَا وَرَمٌ فِي الرِّيَّةِ

ولا يرى أن يتدنَّس بمطالب الشؤم ، ومطالع اللؤم ؛ فإن من البهائم الوحشية ما يأبى ذلك ، ويأنف منه ، قال الشاعر^(٣) :

وَلَيْسَ اللَّيْثُ مِنْ جُوعٍ بِغَادٍ عَلَى جَيْفٍ تَحِيْطُ بِهَا كِلَابُ
فكيف بالإنسان الفاضل الذي هو أكرمُ الحيوان جنساً ، وأشرفه نفساً ، هل يحسن به أن يرى لوحشِيَّ البهائم عليه فضلاً ؟

وقد قال الشاعر^(٤) :

عَلَى كُلِّ حَالٍ يَأْكُلُ الْمَرْءُ زَادَهُ عَلَى الْبُؤْسِ وَالضَّرَاءِ وَالْحَدَثَانِ
والفضلُ في مثل هذا ما قيل لبعض الزُّهَّاد : (لو سألت جارك . . لأعطاك ؟

(١) البيت في « ديوانه » (١٧١/١) .

(٢) الأبيات في « ديوان البستي » (ص ٣٩٨) .

(٣) أوردته في « يتيمة الدهر » (٦٠/٣) ، و « محاضرات الأدباء » (٣١٨/٢) لابن حجاج .

(٤) أورد البيت في « مجالس ثعلب » (٤٢١/٢) ، و « التذكرة الحمدونية » (٣٢٠/٤) لأعرابية .

فقال : والله ؛ ما أسأل الدنيا من يملكها ، فكيف من لا يملكها ؟ (١) .

ووصف بعض الشعراء قوماً فقال (٢) :

[من الطويل]

إذا افتقرُوا أَغْضَوْا عَلَى الضَّرِّ حِسْبَةً وَإِنْ أَيْسَرُوا عَادُوا سِرَاعاً إِلَى الْفَقْرِ
فَأَمَّا مَنْ يَسْأَلُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ مَسَتْ ، وَلَا حَاجَةَ دَعَتْ . . فذلِكَ صَرِيحُ اللُّؤْمِ ،
وَمَحْضُ الدَّنَاءَةِ ، وَقَلَمًا تَجِدُ مِثْلَهُ مَلْحُوظًا ، أَوْ مَمُولًا مَحْظُوظًا ؛ لِأَنَّ الْحِرْمَانَ قَادَهُ
إِلَى أَضْيَاقِ الْأَرْزَاقِ ، وَاللُّؤْمَ سَاقَهُ إِلَى أَحْبَثِ الْمَطَاعِمِ ، فَلَمْ يَبْقَ لَوَجْهِهِ مَاءٌ إِلَّا أَرَاقَهُ ،
وَلَا ذَلٌّ إِلَّا ذَاقَهُ ؛ كَمَا قَالَ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ الْمُعَدَّلِ لِأَبِي تَمَّامِ الطَّائِيِّ (٣) : [من الخفيف]

أَنْتَ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَبْرُزُ لِلنَّاسِ سِ وَكِلْتَاهُمَا بِوَجْهِ مُذَالٍ
لَسْتَ تَنْفَكُ طَالِباً لَوَصَالٍ مِنْ حَبِيبٍ أَوْ طَالِباً لَنَوَالٍ
أَيُّ مَاءٍ لِحُرِّ وَجْهِكَ يَبْقَى بَيْنَ ذَلِّ الْهَوَى وَذَلِّ السَّوَالِ
وَلَوْ اسْتَقْبَحَ الْعَارَ ، وَأَنْفَ مِنَ الذَّلِّ . . لَوْجِدَ غَيْرَ السَّوَالِ مَكْسَباً يَمُونَهُ ، وَلَقَدَّرَ
عَلَيْ مَا يَقْلُهُ وَيَصُونَهُ .

وقد قال الشاعر (٤) :

[من الكامل]

لَا تَطْلَبَنَّ مَعِيشَةً بِتَذَلٍّ فَلْيَأْتِيَنَّكَ رِزْقُكَ الْمَقْدُورُ
وَاعْلَمْ بِأَنَّكَ أَخَذْتَ كُلَّ الَّذِي لَكَ فِي الْكِتَابِ مُجَبَّرٌ مَسْطُورُ

والشرط الثاني من شروط السؤال : أن يضيق الزمان عن إرجائه ، ويقصر الوقت عن إبطائه ، فلا يجد لنفسه في التأخير فُسْحَةً ، ولا في التَّمَادِي مُهْلَةً ، فيصير من المعذورين ، وداخلاً في عداد المضطَّرين .
فأما إذا كان الوقت متسعاً ، والزمان ممتدّاً . . فتعجيلُ السؤال لؤْمٌ وقُنُوطٌ .

(١) رواه في « المجالسة وجواهر العلم » (٨٠) ، و« تاريخ بغداد » (٦٤ / ٢٠) من قول سالم بن عبد الله بن عمر مع الخليفة هشام بن عبد الملك .

(٢) أورده في « المجالسة وجواهر العلم » (١٥٨٠ / م) ، و« عيون الأخبار » (٢٤٧ / ١) .

(٣) الأبيات في « ديوانه » (ص ١٦١) ، ومُذَال : مهان .

(٤) أورده البيهقي في « روضة العقلاء » (٥٢٢ / ١) .

وقال الشاعر^(١) :

[من الطويل]

أَبَى لِي إِغْضَاءَ الْجُفُونِ عَلَى الْقَدَى يَقِينِي أَنْ لَا عُسَرَ إِلَّا مُفَرَّجُ
أَلَا رُبَّمَا ضَاقَ الْفَضَاءُ بِأَهْلِهِ وَأَمَكْنَ مِنْ بَيْنِ الْأَسْنَةِ مَخْرَجُ

والشرط الثالث : اختيار المسؤول أن يكون مرجو الإجابة ، مأمول النجح ؛
إما لحرمة السائل ، أو لكرم في المسؤول ؛ فَإِنَّ مَنْ سَأَلَ لثِيماً لَا يِرَاعِي حَرَمَهُ ،
وَلَا يُؤَلِي مَكْرُمَةً . . فهو في اختياره ملوم ، وفي سؤاله محروم .

وقد قال بعض الحكماء : (المخذول : من كانت له إلى اللئام حاجة)^(٢) .

وقال بعض البلغاء : (أذلُّ من اللئيم سائله ، وأقلُّ من البخيل نائله) .

وقال بعض الشعراء^(٣) :

[من مجزوء الكامل]

مَنْ كَانَ يَأْمُلُ أَنْ يَرَى مِنْ سَاقِطٍ أَمْرًا سَنِيًّا
فَلَقَدْ رَجَا أَنْ يَجْتَنِي مِنْ عَوْسَجٍ رُطْبًا جَنِيًّا

وأما الشروط المعتمدة في المسؤول . . فثلاثة :

فالشرط الأول : أن يكتفي بالتعريض ، ولا يُلجِئَ إلى السؤال الصريح ؛
ليصون السائل عن ذلِّ الطلب ، فَإِنَّ الْحَالَ نَاطِقَةٌ ، والتعريض كافٍ ، وقد قال
الشاعر^(٤) :

[من المتقارب]

أَقُولُ وَسِتْرُ الدُّجَى مُسْبَلٌ كَمَا قَالَ حِينَ شَكَ الضُّفْدُ

(١) أورد البيهقي القاضي التنوخي في « الفرج بعد الشدة » (٨٩/٥) لمحمد بن وهيب الحميري .

(٢) أوردته في « لباب الادب » (ص ٤٢٩) .

(٣) أورد البيهقي في « التمثيل والمحاضرة » (ص ٢٦٩) دون نسبة ، وفي النسخ عدا (أ) : (من ساقط نيلاً
سنياً) .

(٤) أورد البيهقي في « التمثيل والمحاضرة » (ص ٢٦١) دون نسبة ، ولقد عرض الشاعر بقصة الضفدع الذي
استقرض قمحاً من نملة فردته ، وقالت : لا أرعى جاراً ضيع صيفه بالقهقهة ، فلعن الشاعر استحقاقاً من تلقي
مثل جواب النملة ، فتستر بالدجى ونادى رجاء الإجابة .

كَلَامِي إِنْ قَلْتُهُ ضَائِرِي وَفِي الصَّمْتِ حَتْفِي فَمَا أَصْنَعُ

وربّما فهم المسؤول الإشارة ، فألجأ إلى التصريح بالعبارة ؛ تهجيناً للسائل
ليخجل فيمسك ، ويستحي فيكف ، فيكون كما قال أبو تمام^(١) : [من الكامل]
مَنْ كَانَ مَفْقُودَ الْحَيَاءِ فَوَجْهُهُ مِنْ غَيْرِ بَوَابٍ لَهُ بَوَابُ

والشرط الثاني : أَنْ يَتَلَقَّى بِالْبَشَرِ والترحيب ، ويقابل بالطلاقة والتقريب ؛
ليكون مشكوراً إن أعطى ، ومعدوراً إن منع .

وقد قال بعض الحكماء : (إِلَقَ صَاحِبَ الْحَاجَةِ بِالْبَشَرِ ؛ فَإِنْ عَدِمَتْ
شُكْرَهُ . . لم تعدم عِذْرُهُ)^(٢) .

وحكى ابنُ لَنَكَّكَ : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بِنِ دُرَيْدٍ قَصَدَ بَعْضَ الْوُزَرَاءِ فِي حَاجَةٍ فَلَمْ
يَقْضِهَا ، وَظَهَرَ لَهُ مِنْهُ ضَجَرٌ ، فَقَالَ^(٣) :

لَا تَدْخُلَنَّكَ ضَجْرَةٌ مِنْ سَائِلٍ	فَلْخَيْرُ دَهْرِكَ أَنْ تُرَى مُسْؤُولًا
لَا تَجْبَهَنَّ بِالرَّدِّ وَجْهَ مُؤَمِّلٍ	فَبَقَاءُ عِزِّكَ أَنْ تُرَى مَأْمُولًا
تَلْقَى الْكَرِيمَ فَتُسْتَدِلُّ بِبِشْرِهِ	وَتَرَى الْعُبُوسَ عَلَى اللَّئِيمِ دَلِيلًا
وَأَعْلَمُ بِأَنَّكَ عَنْ قَلِيلٍ صَائِرٌ	خَبَرًا فَكُنْ خَبَرًا يَرُوقُ جَمِيلًا

والشرط الثالث : تصديق الأمل فيه ، وتحقيق الظن به ، ثم اعتبار حاله وحال
سائله ، فإنَّهما لا يخلوان من أربع أحوال :

فالحال الأولي : أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ مُسْتَوْجِبًا ، وَالْمَسْؤُولُ مُتِمِّكِنًا ؛

(١) البيت في « ديوانه » (٣١١/٤) .

(٢) أورده في « التذكرة الحمدونية » (١٥٩/٨) ، و « ربيع الأبرار » (٥٧٦/٢) .

(٣) الأبيات عدا الثالث منها في « ديوانه » (ص ١٠٥) ، وهي جميعها في « ديوان محمد بن حازم الباهلي »
(ص ٩١ - البقاعي) .

فالإجابة ههنا تُستحقُّ كرمًا ، وتلزم مروءةً ، وليس إلى الردِّ سبيل إلا لمن استولى عليه البخل ، وهان عليه الذمُّ ، فيكون كمن قال فيه عبد الرحمن بن حسان^(١) :

إني رأيتُ من المكارمِ حسبكم أن تلبسوا خَزَّ الثيابِ وتشبعوا
فإذا تذكَّرتِ المكارمِ مرَّةً في مجلسٍ أنتم بهِ فتقنَّعوا
ونعوذ بالله ممَّن حرم ثروته ماله ، ومنع حُسنَ حاله . . أن يكون مستودعاً في
صنيعٍ مشكور ، وبرٍّ مذخور .

قيل لبخيل : (لم حبستَ مالك ؟ قال : للنوائب ، قيل : فقد نزلت بك) .

وقال بعض الشعراء :

مالك من مالِكَ إلا الذي قدَّمْتَ فابذُلْ طائعاً مالكا
تقولُ أعمالي ولو فتشُّوا رأيتَ أعمالكَ أعمى لكا
ثم قد أسقط حقَّ نفسه ، ورفع أسباب شكره ، فصار كأنَّ لا حقَّ له ؛ مذموماً
كمشكور ، ومأثوماً كماجور .

قال أبو العتاهية^(٢) :

جَزِيَ البخيلُ عليَّ صالحَةً إذ لم يُثَقِّلْ بِرُّهُ ظَهري
أعلى ونزَّةً عن يديهِ يدي فعَلْتُ ونزَّةً قدرُهُ قَدري
ما فاتني خيرٌ امرئٍ وضعتُ عنِّي يداهُ مَوُونَةَ الشُّكرِ
ورزقتُ من جَدِّواهُ عاقبةً ألا يضيِّقَ بِشُكرِهِ صَدري

فإذا لم يكن إلى الردِّ في مثل هذه الحال سبيلٌ . . نظر ؛ فإن كان التأخير
مضراً . . عَجِّلْ بذَّله ، وقطع مَطْلَه ، وكانت إجابته فعلاً ، وقوله عملاً .

(١) البيت الأول في « كتاب سيبويه » (١٥٣ / ٣) لعبد الرحمن ، ونسبهما في « الزهرة » (٣٥٥ / ٢) لسيدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه .

(٢) الأبيات في « ديوانه » (ص ١٧١) .

وقد قال بعض الحكماء : (من مروءة المطلوب إليه : ألا يُلجىء إلى الإلحاح عليه) .

وقال محمد بن حازم^(١) :

[من الوافر]
ومنتظرٍ سُؤَالَكَ بِالْعَطَايَا وَأَشْرَفُ مِنْ عَطَايَاهُ السُّؤَالُ
إِذَا لَمْ يَأْتِكَ الْمَعْرُوفُ طَوْعاً فَدَعُهُ فَالْتَنَزُهُ عَنْهُ مَالُ
وإن كان في الوقت مهلةً ، وفي التأخير فسحةً . فقد اختلفت مذاهب الفضلاء
فيه :

- فذهب بعضهم إلى أن الأولى : تعجيلُ الوعد قولاً ، ثم يتعقبه الإنجازُ
فعلاً ؛ ليكون السائلُ مسروراً بتعجيل الوعد ، ثم بأجل الإنجاز ، ويكون
المسؤولُ مرهوناً بالكرم ، ملحوظاً بالوفاء .

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الْعِدَّةُ عَظِيمَةٌ »^(٢) .
وقال الفضل بن سهل لرجلٍ سأله حاجةً : (أعدك اليوم ، وأحبوك غداً
بالإنجاز ؛ لتذوق حلاوة الأمل ، وأترزين بثوب الوفاء)^(٣) .

ووعده يحيى بن خالد رجلاً بحاجةٍ سأله إياها ، فقبل له : (تعدُ وأنت قادر ؟ !
فقال : إنَّ الحاجة إذا لم يتقدَّمها وعدٌ ينتظر صاحبها نُجَحَّه . . لم يجد سرورها ؛
لأنَّ الوعدَ طُعْمٌ ، والإنجازَ طعامٌ ، وليس مَنْ فاجأه الطعامُ كَمَنْ يجد رائحته
ويتطعمه ، فدعِ الحاجة تختمر بالوعد ؛ ليكون لها طعمٌ عند المصطنع إليه)^(٤) .

وقال بعض البلغاء : (إذا أحسنت القول . . فأحسن الفعل ؛ ليجتمع لك مزيةُ
اللسان ، وثمرةُ الإحسان ، ولا تقلُ ما لا تفعل ؛ فإنَّك لا تخلو في ذلك من ذنبٍ
تكتسبه ، أو عجزٍ تلتزمه)^(٥) .

(١) البيتان في « ديوانه » (ص ٨٥- العاشور) ، وأوردتهما في « ديوان المعاني » (١٣٩/١) .

(٢) رواه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (٢٥٩/٨) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٣) رواه في « ديوان المعاني » (٢٠٥/٢) ، و « الطيوريات » (٦٨٤) .

(٤) رواه في « ديوان المعاني » (٢٠٤/٢) ، وأورد بعضه في « بهجة المجالس » (٤٩٥/١) .

(٥) انظر « فيض القدير » (٣٧٧/٤) .

- ومنهم مَنْ ذهب إلى : أنَّ تعجيل البذل فعلاً من غير وعدٍ أولى ، وتقديمه من غير ترقيبٍ ولا انتظارٍ أهني ، وإنَّما يقدِّم الوعدَ واحدٌ من رجلين : إمَّا مُعوِّزٌ ينتظر جِدَّةً ، وإمَّا شحيحٌ يروض نفسه توطئةً ، وليس للوعد في غير هاتين الحالتين وجهٌ يصحُّ ، ولا رأيٌ يتَّضح مع ما يغيِّره الليل والنهار ، وتتقلَّب به الحال من يسارٍ وإعسار .

وقال بعض الشعراء^(١) :

يا أَيُّهَا الْمَلِكُ الْمُقَدَّ مُ أَمْرُهُ شَرْقاً وَغَرْباً
أَمُنْ بِخَتْمِ صَحِيفَتِي مَا دَامَ هَذَا الطَّيْنُ رَطْباً
واعْلَمْ بِأَنَّ جَفَافَهُ مِمَّا يُعِيدُ السَّهْلَ صَعْباً

قالوا : (ولأنَّ في الرجوع عنه من الانكسار ، وفي توقُّع الوعد من مرارة الانتظار ، وفي العود إليه من بذلة الاقتضاء ، وبذلة الاجتداء . . ما يكدرُ برِّه ، ويوهنُ شكره) .

وقد قال الشاعر^(٢) :

إنَّ الحوائجَ ربَّما أزرى بها عندَ الذي تُقضى له تطويلُها
فإذا ضمنتَ لصاحبٍ لك حاجةً فاعْلَمْ بِأَنَّ تمامَها تعجيلُها

والحال الثانية : أن يكون السائل غير مستوجب ، والمسؤول غير متمكِّن ؛ ففي الردَّ فسحة ، وفي المنع عذر ، غير أنه يلين عند الردَّ لينا يقيه الذمَّ ، ويُظهر عذراً يدفع عنه اللوم ؛ فليس كلُّ مقلٍّ يعرف ، ولا كلُّ معذورٍ ينصف .

وقال أبو العتاهية يصف الناس^(٣) :

أيا رَبِّ إِنَّ النَّاسَ لَا يُنصِفُونَنِي فكيفَ وإنَّ أنصفتُهُمْ ظَلَمُونِي

(١) أورد الأبيات في « الأوائل » (ص ٧٠) ، و « محاضرات الأدباء » (١ / ٢١٤) .

(٢) أورد البيتين في « تاريخ إربل » (١ / ١٨٨) .

(٣) الأبيات في « ديوانه » (ص ٣٦٥) .

وإن كان لي شيء تصدّوا لأخذه
وإن نالهم بذلي فلا شكرَ عندهم
وإن طرقتني نكبة فكُهِوا بها
سأمنع قلبي أن يحزن إليهم
وأقطع أيامي بيوم سهولة
ألا إن أصفى العيش ما طاب غيبه
وإن جئت أبغي شيئهم منعوني
وإن أنا لم أبذل لهم شتموني
وإن صحبتني نعمة حسدوني
وأحجب عنهم ناظري وجفوني
أفضي بها عمري ويوم حزون
وما نلته في لذة وسكون

والحال الثالثة : أن يكون السائل مستوجباً ، والمسؤول غير متمكّن ، فيأتي بالحمل على النفس ما أمكن من يسير يسدّ خلّة ، ويدفع مذمة ، أو يوضح من أعذار الْمُعْوزِينَ أو توجّع المتألّمين . . ما يجعله في المنع معذوراً ، وبالتوجّع مشكوراً ؛ كما قال أبو النصر العتبي رحمه الله (١) :

الله يعلم أنني لستُ ذا بخلٍ ولستُ ملتَمِساً في البخلِ لي عِلاً
لكنّ طاقةً مثلي غيرُ خافية والنملُ يُعذّرُ في القدر الذي حملاً
وربّما تحسّر بحدوث العجز بعد تقدّم القدرة على قوت الصّناعة ، وزوال العادة ، حتّى صار أنضى جسداً ، وأزید كمدّاً ؛ كما قال بعض الشعراء (٢) :

وكنْتُ كِبَارِ الجوّ قُصَّ جناحُه يرى حشراتٍ كلّما طارَ طائرُ
يرى طائراتِ الجوّ يخفقن حوله فيذكرُ إذ ريشَ الجناحينِ وافرُ

والحال الرابعة : أن يكون السائل غير مستوجب ، والمسؤول متمكّناً ، وعلى البذل قادراً ، فينظر ؛ فإن خاف بالردّ قدح عرض ، أو قبح هجاء مُبْضٍ . . كان إلى البذل مندوباً ؛ صيانةً لا وجوباً .

(١) أورد البيهقي في « يتيمة الدهر » (٤ / ٤٦٦) .

(٢) أورد البيهقي في « التمثيل والمحاضرة » (ص ٣٦٦) .

فقد رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما وقى المرأة به عِرْضَه . . فهو له صَدَقَةٌ »^(١) .

وإن أمن ذلك وسلم منه ؛ فمن الناس مَنْ غَلَبَ المسألة ، وأمر بالبذل ؛ لثلاً يقابل الرجاء بالخَيبة ، والأمل بالإياس ، ثم لما فيه من اعتياد الردِّ ، واستسهال المنع ، وكما أن اعتياد البذل مفضٍ إلى السخاء . . كذلك اعتياد المنع مفضٍ إلى الشحِّ .

وأنشد الأصمعي عن الكسائي^(٢) :

[من الوافر]

كَأَنَّكَ فِي الْكِتَابِ وَجَدْتَ لَاءَ مُحَرَّمَةً عَلَيْكَ فَلَا تَحِلُّ
فَمَا تَدْرِي إِذَا أُعْطِيَْتَ مَا لَا أَكْثَرُ مِنْ سَمَاحِكَ أَمْ يَقُلُّ
إِذَا حَضَرَ الشِّتَاءُ فَأَنْتَ شَمْسٌ وَإِنْ حَضَرَ الْمَصِيفُ فَأَنْتَ ظِلُّ

ومن الناس مَنْ اعتبر الأسباب ، وغَلَبَ حال السائل ، وندب إلى المنع إذا كان العطاء في غير حقِّ ؛ ليقوى على الحقوق إذا عرضت ، ولا يعجز عنها إذا لزمته وتعيَّنت .

وقال بعض الشعراء^(٣) :

[من الخفيف]

لَا تَجُدْ بِالْعَطَاءِ فِي غَيْرِ حَقٍّ لَيْسَ فِي مَنَعِ غَيْرِ ذِي الْحَقِّ بُخْلُ
إِنَّمَا الْجُودُ أَنْ تَجُودَ عَلَى مَنْ هُوَ لِلْجُودِ وَالنَّدَى مِنْكَ أَهْلُ

فأما مَنْ أجاب السؤال ، ووعد بالبذل والنوال . . فقد صار بوعده مرهوناً ، وصار وفاؤه بالوعد مقروناً ، ولا اعتبارَ باستحقاق السائل بعد الوعد ، ولا سبيلَ

(١) رواه الحاكم في « المستدرک » (٥٠ / ٢) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٣٢٢٠) عن سيدنا جابر رضي الله عنه .

(٢) البيتان الأخيران لبكر بن النطّاح في « ديوانه » (ص ٣١) ، وأوردها في « العقد الفريد » (٤٥٠ / ٣) دون نسبة .

(٣) البيتان لصالح بن عبد القدّوس في « ديوانه » (ص ١١٨) .

إلى مراجعة نفسه في الردِّ ، فيستوجب مع ذمَّ المنع لؤمَ المُخْلِيفِ ، ومقت الغادر ، وهُجْنَةُ الكَذُوبِ .

ثم لا سبيلَ إلى مَطلَه بعد الوعد ؛ لما في المَطل من تكدير الصَّنِيع ، وتمحيق الشكر ، والعرب تقول في أمثالها : (المَطلُ : أحدُ المَنعِينِ ، واليأسُ : أحدُ النُّجَحِينِ)^(١) .

وقال بشار بن برد^(٢) :

[من الطويل]
أَظَلَّتْ عَلَيْنَا مِنْكَ يَوْمًا غَمَامَةٌ أَضَاءَتْ لَنَا بَرْقًا وَأَبْطَأَ رَشَاشُهَا
فَلَا غَيْمُهَا يُجَلِيُ فَيُئَسِّرُ طَامِعٌ وَلَا غَيْثُهَا يَأْتِي فَيُرَوِّ عِطَاشُهَا
ثم إذا أنجز وعده ، وأوفى عهده . . لم يُبْعِ نفسَه ما أعطى ، وسُرَّ إذ كانت يده العُليا ، قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « اليَدُ العُليا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفلى »^(٣) .
وقال الشاعر^(٤) :

[من الطويل]
وإنَّكَ لا تدري إذا جاءَ سائلٌ أنْتَ بما تُعْطِيهِ أمْ هُوَ أَسْعَدُ
عسى سائلٌ ذو حاجةٍ إنْ منعتَهُ منَ اليومِ سُؤلاً أنْ يَكُونَ لَهُ غَدُ
وليكن من سروره إذ كانت الأرزاقُ مقدَّرةً ، أن تكونَ على يده جاريةً ، ومن جهته واصلهً ، لا تتنقل عنه بمنع ، ولا تتحوَّل عنه بإياس .
حُكي : أنَّ رجلاً شكَا كثرة عياله إلى بعض الزهاد ، فقال : (انظر مَنْ كان منهم ليس رزقُه على الله تعالى . . فحوِّله إلى منزلي)^(٥) .
وقال ابن سيرين لرجلٍ كان يأتيه على دابةٍ ، ففقد الدابة ولم يَرها تحته ، فقال

(١) أورده في « البصائر والذخائر » (١٩/٩) ، و « التذكرة الحمدونية » (٢٥٨/٩) .

(٢) البيتان في « ديوانه » (١٠٤/٤) .

(٣) رواه البخاري (١٤٢٩) ، ومسلم (١٠٣٣) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٤) أورد البيهقي في « خزنة الأدب » (٥٥٩/٨) لأبي اللّحَم حُرَيْث التَغْلبي .

(٥) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (١٢٧٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٤٥/٦) ، والزاهد : إبراهيم بن أدهم رحمه الله تعالى .

له : (ما فعل برَدُونُكَ ؟ قال : اشتدَّت عليَّ مَوُونَتُهُ فبعثته ، قال : أفتراه خَلَفَ رزقه عندك ؟)^(١) .

وقال ابن الرومي^(٢) :

أَنَّ اللَّهَ غَيْرَ مَرَعَاكَ مَرَعَى نَرْتَعِيهِ وَغَيْرَ مَائِكَ مَاءً
أَنَّ اللَّهَ بِالْبَرِّيَّةِ لُطْفًا سَبَقَ الْأُمَّهَاتِ وَالْآبَاءَ
ثم ليكن غالبُ عطائه لله تعالى ، وأكثرُ قصده ابتغاءَ ما عنده ؛ كالذي حكاه أبو بكره
عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَنَاهُ فَقَالَ : [من مشطور الرجز]

يَا عَمْرُ الْخَيْرُ جُزِيتَ الْجَنَّةُ
أَكْسُ بُيَّاتِي وَأُمَهَّئْهُ
وَكُنْ لَنَا مِنَ الزَّمَانِ جُنَّةُ
أُقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ

فقال عمر رضي الله عنه : (إن لم أفعل .. يكون ماذا ؟) فقال :

إِذَا أَبَا حَفْصٍ لَأَذْهَبَنَّ

فقال : (فإذا ذهبت .. يكون ماذا ؟) قال :

يَكُونُ عَنْ حَالِي لَتَسْأَلَنَّهُ
يَوْمَ تَكُونُ الْأَعْطِيَاتُ هَنَّةُ
وَمَوْقِفُ الْمَسْؤُولِ بَيْنَهُنَّ
إِمَّا إِلَى نَارٍ وَإِمَّا جَنَّةُ

فبكى عمر رضي الله عنه حتَّى اخضَلَّتْ لَحِيَّتُهُ ، ثم قال : (يا غلامُ ؛ أعطه قميصي هذا لذلك اليوم ، لا لشعره ، أمَّا والله ؛ لا أملك غيرَه)^(٣) .

فإذا كان العطاء على هذا الوجه .. خلا من طلب جزاءٍ وشكر ، وعري من

(١) رواه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (٢ / ٢٦٥) ، وصاحب البرذون : سَلَّمَ بن قتيبة رحمه الله تعالى .

(٢) البيتان في « ديوانه » (١ / ٨٨) ، وهمزة (أُنْ) مفتوحة في الموضعين ؛ لأنها مسبوقه بـ (تَعْلَمُ) و (تَبَيَّنَ) .

(٣) رواه الجريدي في « المجلس الصالح » (٢ / ٢٣٩) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤٤ / ٣٤٩) .

امتنانٍ ونشر ، فكان ذلك أشرفَ للباذل ، وأهنأً للقابل .

فأما المُعطي إذا التمس بعبائه الجزاء ، وطلب به الشكرَ والثناءً .. فخارجُ
بعبائه عن حكم السَّخاء ؛ لأنَّه إن طلب به الشكرَ والثناءً .. كان صاحب سمعةٍ
ورياء ، وفي هذين من الذمِّ ما يُنافي السخاء ، وإن طلب به الجزاءً .. كان تاجراً
متربِّحاً ، لا يستحقُّ حمداً ولا مدحاً .

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما في تأويل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ
تَسْتَكْثِرُ ﴾ : (إنه الذي يُعطي عطيةً يلتمس بها أفضلَ منها) .

وكان الحسن البصري يقول في تأويل ذلك : (لا تمننْ بعملك تستكثرُ على
ربِّك)^(١) .

وقال أبو العتاهية^(٢) :

وليسَتْ يدٌ أولَيْتَها بَغْنِمةً إذا كنتَ تبغي أنْ تُعَدَّ لها شُكراً
غنى المرء ما يكفيه من سدِّ خَلَةٍ فإن زاد شيئاً عاد ذاك الغنى فقراً
واعلم : أنَّ الكريم يُجتندي بالكرامة واللطف ، والمهين اللئيم يُجتندي بالمهانة
والعنف ، فلا وجود إلا خوفاً ، ولا يُجيب إلا عنفاً ، كما قال الشاعر^(٣) : [من الطويل]
رَأَيْتُكَ مِثْلَ الْجَوْزِ يَمْنَعُ لُبَّهُ صحيحاً ويُعطي خيره حينَ يُكسِرُ
فاحذر أن تكون المَهانةُ طريقاً إلى اجتدائك ، والخوفُ سبيلاً إلى إعطائك ،
فتجرَّ عليك سَفَهَ الطَّعامِ^(٤) ، وامتهانَ اللُّثامِ ، وليكن جودك كرمًا ورغباً ، لا لؤماً
ورهباً ؛ كي لا يكون مع الوَصمة ؛ كما قال العباس بن الأحنف^(٥) : [من المنسرح]
أَحْرَمُ مِنْكُمْ بِمَا أَقُولُ وَقَدْ نال به العاشقونَ مَنْ عَشِقُوا

(١) رواه الطبري في « تفسيره » (١٤ / ٢٩ / ١٨٠ - ١٨١) .

(٢) البيتان في « ديوانه » (ص ١٥٩) ، والبيت الثاني نسبهُ أبو تمام في « الحماسة » (٣ / ١٤٥) بشرح
التبريزي لسالم بن وابصة الأسدي .

(٣) أورده في « التمثيل والمحاضرة » (ص ٢٧١) .

(٤) الطَّعام : الأراذل والأوغاد .

(٥) البيتان في « ديوانه » (ص ٢٢١) ، والذُّبالة : الفتيلة التي يُصبَح بها السراج .

صِرْتُ كَأَنِّي ذِبَالَةٌ نُصِبْتُ تَضِيءُ لِلنَّاسِ وَهِيَ تَحْتَرِقُ

وأما النوع الثاني من البرِّ.. فهو المعروف ، ويتنوع أيضاً نوعين : قولٌ ، وعملٌ .

فأما القولُ : فهو طيب الكلام ، وحسن البشر ، والتودُّد بجميل القول ، ولهذا يبعث عليه حسن الخلق ، ورقة الطبع ، ويجب أن يكون محدوداً كالسخاء ؛ فإنه إن أسرف فيه.. كان ملقاً مذموماً ، وإن توسَّط واقتصد فيه.. كان معروفاً وبراً محموداً .

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما في تأويل قوله تعالى : ﴿وَالْبَلِغَةُ الصَّالِحَةُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ : (إنها الكلام الطيب) .

وكان سعيد بن جبيرة يتأول : (أنها الصلوات الخمس) .

وعن مالك رضي الله تعالى عنه أنه قال : (هي قولُ العبدِ : سبحانَ الله ، والحمدُ لله ، واللهُ أكبرُ ، ولا إلهَ إلا الله)^(١) .

وروى سعيد^(٢) ، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إِنَّكُمْ لَنْ تَسْعَوْا النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ ؛ فَلْيَسْعَهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ الْوَجْهِ ، وَحُسْنُ الْخُلُقِ »^(٣) .

وروي : أن النبي صلى الله عليه وسلم أنشد عنده قول الأعرابي : [من الطويل]

وَحَيِّ ذَوِي الْأَضْغَانِ تَسْبِ قُلُوبُهُمْ تَحِيَّتُكَ الْحُسْنَى فَقَدْ يُرْقِعُ النَّغْلَ
فَإِنْ نَبَسُوا بِالْمَكْرِ فَاعْفُ تَكْرُمًا وَإِنْ خَنَسُوا عَنْكَ الْحَدِيثَ فَلَا تَسْلَ
فَإِنَّ الَّذِي يُؤْذِيكَ مِنْهُ سَمَاعُهُ وَإِنَّ الَّذِي قَالُوا وَرَاءَكَ لَمْ يَقْلَ

(١) روى الأقوال الطبري في « تفسيره » (٣١٣ ، ٣٠٩ / ١٥ / ٩) ، وقول مالك في « الموطأ » (٢١٠ / ١) .

(٢) في النسخ عدا (هـ) : (أبو سعيد) والمثبت هو الصواب ؛ لأن المقصود هو سيدنا سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى .

(٣) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢٥٨٤٢) ، وأبو يعلى في « المسند » (٦٥٥٠) .

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحُكْمًا ، وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا »^(١) .

وقيل للعتابي : (إنك تلقى العامة ببشرٍ وتقريب ؟ قال : دفعُ ضغينة بأيسر مؤونة ، واكتسابُ إخوان بأهون مبدول)^(٢) .

وقيل في منشور الحكم : (مَنْ قَلَّ حَيَاؤُهُ . . قَلَّ أَحْبَاؤُهُ)^(٣) .

وقال بعض الشعراء^(٤) :

بُنِيَ إِنْ الْبِرِّ شَيْءٌ هَيْنُ وَجَهٌ طَلِيقٌ وَكَلَامٌ لَيِّنُ
[من السريع] وأنشدني بعض أهل العلم :

المرءُ لَا يُعْرِفُ مِقْدَارُهُ مَا لَمْ تَبْنِ لِلنَّاسِ أَفْعَالُهُ
وَكُلُّ مَنْ يَمْنَعُنِي بِشْرُهُ فَقَلَّمَا يَنْفَعُنِي مَالُهُ

وأما العملُ : فهو بذل الجاه ، والإسعاد بالنفس ، والمعونة في النائية ، وهذا يبعث عليه حبُّ الخير للناس ، وإيثارُ الصلاح لهم ، وليس في هذه الأمور سرفٌ ، ولا لغايتها حدٌ ، بخلاف النوع الأول ؛ لأنها وإن كثرت . . فهي أفعال خيرٍ تعود بنفعين ؛ نفع على فاعلها في اكتساب الأجر ، وجميل الذكر ، ونفع على المُعان بها في التخفيف عنه ، والمساعدة له .

وقد روى محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما :

(١) أورده في « العقد الفريد » (٣٣٦/٢) ، و « الحمدة » (٤٠٨/١) ، والمنشد : هو سيدنا العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه ، والمرفوع رواه الحاكم في « المستدرک » (٦١٣/٣) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٨٢/٢٤) . والنقل : فساد الجلد في دباغه ، وفي (ج) : (يُرْفَعُ النَّعْلُ) أي : الضَّغْنُ . ونبسوا : تكلموا أقلَّ الكلام .

(٢) رواه في « تاريخ بغداد » (٤٨٧/١٢) ، وأورده في « بهجة المجالس » (٦٦٥/١) .

(٣) ذكره في « فيض القدير » (٣٣/٥) .

(٤) رواه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (١٤٨) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وأورده في « محاضرات الأدباء » (٥٧٢/١) لسفيان بن عيينة رحمه الله تعالى .